

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون



الجلسة ٣٦٤٩

الثلاثاء، ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الساعة ١٣/٢٠
نيويورك

الرئيس:	السيد سومافيا	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	ألمانيا	السيد رودولف
	إندونيسيا	السيد طيب
	إيطاليا	السيد بوساكا
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد فلوسوفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	الصين	السيد هي يافي
	غينيا - بيساو	السيد كويتا
	فرنسا	السيد ثيبو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد أراكرت
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم

جدول الأعمال

الحالة في ليبيريا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيريا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل ليبيريا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بول (ليبيريا) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. مجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

عقب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء اندلاع القتال في منروفيا والتدهور السريع للحالة في جميع أنحاء ليبيريا. وهذه الجولة الجديدة من القتال بين الفصائل، ومضايقة وإيذاء السكان المدنيين والمشتغلين بالأنشطة الإنسانية والغوثية وإساءة معاملتهم، تهدد عملية السلم وتثير شكوكا كبيرة بشأن التزام الفصائل بتنفيذها.

"ويذكر مجلس الأمن جميع الأطراف بمسؤوليتها عن احترام القانون الإنساني الدولي احتراماً تاماً فيما يتعلق بالسكان المدنيين وضمن سلامة موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين

الدوليين، ويطلب منها اتخاذ خطوات فورية تحقيقاً لتلك الغاية. ويدعو المجلس جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزامها باحترام حصانة الموظفين الدبلوماسيين وحرمة الممتلكات الدبلوماسية.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء عدم قدرة مجلس الدولة وزعماء الفصائل على إظهار الإرادة السياسية والتصميم اللازمين لتنفيذ اتفاق أبوجا. وإذا لم يعلن الزعماء السياسيون لليبيريا، على الفور، باتخاذ إجراءات إيجابية ملموسة، عن إعادة تأكيد التزامهم باتفاق أبوجا واحترامهم الكامل لالتزامهم بإعادة إقرار وقف إطلاق النار ومواصلته فسيخاطرون بفقد دعم المجتمع الدولي. ويشدد المجلس على المسؤولية الشخصية لقادة ليبيريا في هذا الشأن.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده لاتفاق أبوجا بوصفه الإطار القائم الوحيد لحل الأزمة السياسية لليبيريا، كما يؤيد الدور الحاسم للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في وضع حد للنزاع.

"ويدعو مجلس الأمن الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية والأطراف الليبرية إلى العمل مع فريق الرصد العسكري التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على الفور لفض اشتباك جميع القوات وإعادة إقرار السلم والقانون والنظام في منروفيا وتنفيذ فعال وشامل لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ويدعو المجلس الأطراف، ولا سيما جناح الجنرال جونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية، إلى الإفراج عن جميع الرهائن دون أذى. ويدعو الأطراف كذلك إلى إعادة جميع الأسلحة والمعدات المستولى عليها إلى فريق الرصد العسكري التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا.

"ويذكر مجلس الأمن جميع الدول بالتزامها التقيد بدقة بالخطر المفروض على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية المرسلة إلى ليبيريا بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢)، وعرض جميع حالات انتهاك حظر الأسلحة على اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥).

"ويعلن مجلس الأمن اعتزامه القيام، بناء على التقدم المحرز من جانب الأطراف الليبرية في تنفيذ الخطوات المبينة أعلاه، وبعد النظر في التقرير الذي سيقدمه الأمين العام بشأن التطورات في ليبيريا، بتحديد أية تدابير أخرى قد تكون مناسبة فيما يتعلق بوجود الأمم المتحدة المقبل في ليبيريا".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1996/16.
بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.
رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠